

الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

النهضة، 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES  
studies.aljazeera.net

قدمت هذه الورقة في ندوة "الإسلاميون والثورات العربية.. تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة" بالدوحة - 11 و 12 سبتمبر/ أيلول 2012

# الإسلاميون والمعاهدات الدولية

د. رحيل غرايبة

عضو المكتب التنفيذي، وهو عضو مجلس الشورى بجمعة العمل الإسلامي بالأردن

# الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

العدد: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES  
studies.aljazeera.net

## مقدمة



د. رحيل غرايبة

مصطلح المعاهدات مشتق من العهد، والعهد هو العقد والميثاق، ويكون العهد بين فريقين يوجب الالتزام منهما إذا تمّ بإرادتهما الحرة.

ولقد عرفت البشرية العهود والمواثيق منذ القدم، وتمّ إرساء أعراف وتقاليد خاصة توجب الاحترام والالتزام ببندوها والوفاء بشروطها، وقد نظم القانون الدولي موضوع المعاهدات الدولية من حيث شروطها وأشكالها وآثارها.

ولقد بحث الفقه الإسلامي مشروعية المعاهدات وشروطها وتنظيم التعامل بشأنها، وما يترتب عليها من آثار، وقد نصّ القرآن الكريم على مشروعيتها وضرورة الالتزام بمضمونها، قال تعالى: {يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود}، وقال تعالى: {وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم}، وقال أيضاً: {ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها}.

كما ورد في السنة النبوية أن الرسول صلى الله عليه وسلم عاهد قريشاً في الحديبية فيما أطلق عليه صلح الحديبية، لمدة عشر سنوات، يتم خلالها وقف الحرب، والسماح بزيارة البيت الحرام والتنقل الآمن، وعدم التعرض للقوافل التجارية، كما أورد كتاب السير عدة عهود أبرمها الرسول صلى الله عليه وسلم مع عدة أطراف خارجية، مثل (عهد دومة الجندل) و(عهد نجران)، وعهوداً كثيرة غيرها.

وتوالى إبرام العهود والمواثيق في زمن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم مع دول خارجية وأطراف سياسية عديدة، مثل معاهدة (بيت المقدس) أو (العهد العمرية) التي أبرمها الخليفة عمر بن الخطاب مع أهل القدس التي جاء فيها:

"هذا ما أعطى عبدالله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم، وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، أن لا تُسكن كنائسهم ولا تُهدم ولا يُنتقص منها ولا من حيزها ولا من صلبهم ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحدٌ من اليهود، وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن، وعليهم أن يُخرجوا منها الروم واللصوت، فمن خرج منهم فإنه آمنٌ على نفسه وماله، حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية".

ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم، فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم، ومن كان بها من أهل الأرض، فمن شاء سار مع الروم، ومن شاء رجع إلى أهله، لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم".

وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله، وذمة رسوله، وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا ما عليهم من الجزية.

أشهد على ذلك خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وعبد الرحمن بن عوف، ومعاوية بن أبي سفيان، وحضر سنة خمس عشرة.



## الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

العدد: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

كما أورد التاريخ عهد الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان مع أهل أرمينية، كما عقد هدنة مع الإمبراطور البيزنطي سنة 26هـ، كما نقل المؤرخون العهود والمواثيق التي عقدها خلفاء بني العباس مع ملوك الفرنجة، ومن أشهرها معاهدة الرشيد مع شارلمان عام 797م.

لقد سطر القلقشندي في كتابه "صبح الأعشى في صناعة الإنشا" في الجزئين الثالث عشر والرابع عشر بابًا مستقلًا عن المعاهدات وأنواعها وشروطها وأوصافها، وكيفية كتابة نصوصها وترتيب بنودها، بطريقة تشبه ما وصل إليه العلم الحديث في شأن تنظيم المعاهدات والمواثيق الدولية، وكيفية توثيقها والإشهاد عليها، وكيفية فسخها، وتبادل النسخ بين الأطراف المتعاقدة.

### أهمية المعاهدات والغاية منها

تحتل المعاهدات موقعًا في غاية الأهمية في موضوع العلاقات الدولية وتنظيم التعامل بين الدول على جميع الأصعدة السياسية والعسكرية والأمنية والتجارية والدبلوماسية، ولا تستطيع أية دولة الاستغناء عن عقد المعاهدات مع بقية دول العالم قديمًا وحديثًا، وفي العصر الحاضر تشتد حاجة الدول للتعامل فيما بينها وتنظيم هذه العلاقة من خلال عقد المعاهدات الملزمة، وأصبحت تصل إلى مرتبة الضرورة من أجل تحقيق مصالح رعاياها، بعد أن أصبح العالم قرية صغيرة.

تتمثل أهمية المعاهدات بما تحققه من مصالح مشتركة للشعوب وبما تسهم به في إرساء دعائم السلم العالمي، وحققن الدماء، وتعزيز أواصر الصداقة بين الأمم، ولكن بشرط أن تتحقق فيها العدالة ومعايير القوانين الدولية والالتزام بالأعراف المستقرة عبر التاريخ البشري، ولا تتعارض مع قواعد المنطق وما أجمع عليه العقل البشري، وتؤيد الجوامع المشتركة للحضارات الإنسانية والأديان السماوية.

جاء الإسلام ليحفظ مكانة المعاهدات ويزيد من أهميتها، ويبني على التراث الإنساني، ويراكم عليها الخبرة البشرية من أجل زيادة الالتزام بها من قبل الأطراف المتعاقدة، ومن أجل الإسهام في زيادة أواصر التعاون بين الأمم وزيادة التقارب الثقافي الذي يحقق التعارف بين الشعوب المفضي إلى التفاهم والتكامل الذي يقلل حدة الكراهية بين الناس ويقلل من حدة الخصومة، ويساعد على إرساء الصداقة التي تحقق المصلحة المشتركة بين دول العالم وشعوبه.

تكتسب المعاهدات أهميتها الحقيقية من خلال التزامها معايير العدالة والتزامها قواعد المصلحة المشتركة، كما تكتسب أهميتها من خلال ما تضمنته من أهداف وغايات سامية مشروعة، كما تكتسب أهميتها من خلال قوة التزام الأطراف بها، وما يترتب على تنفيذها من آثار تتعلق بالأطراف المتعاقدة.



### المعاهدات ثمرة لميزان القوى

المعاهدات بما تحويه من تفاوت في تحقيق مصالح الطرفين أو بما تحويه من تفاوت في الإجحاف والظلم الذي تلحقه بطرف دون طرف، إنما يكون ذلك ثمرة لتفاوت موازين القوة بين الطرفين، وبالتأكيد فإن المصلحة الراجحة تكون للطرف الأكثر قوة، والأكثر امتلاكًا للأوراق والأكثر قدرة على استخدامها، مع التأكيد على أنّ كلا الطرفين يحقق مصلحة ما رغم التفاوت.

ومن هذا المنطلق فإنّ الواقع هو سيد الموقف، وهو ما يجب النظر إليه في تقويم المعاهدة، وليس بحسب الرغبات والأمني، ومن هنا فإن موضوع تقويم المعاهدات لا يخضع للعاطفة ولا لأسلوب المزايدات؛ لأن المعاهدة تعكس حقيقة الواقع الذي يتمتع به كل طرف وما يملك من أوراق القوة.

ومن هنا فإن إعادة النظر بأية معاهدة يكون نتيجة لتغير طراً على الواقع بما يخص أحد الطرفين، بما يعني تغير ميزان القوة بينهما، بما يسمح بالإعادة التي تتناسب مع حجم التغير في موازين القوى.

إن إعادة النظر بأية معاهدة أمر مشروع، لا يتعارض مع قواعد القانون الدولي، والأعراف الدولية المتعلقة بهذا الشأن لأنه ليس هناك معاهدة دائمة أبدية غير قابلة لإعادة النظر بها أو ببعض بنودها التي تلحق الضرر بمصالح الشعوب أو تنتقص من سيادتها، أو لم تعد تحقق الأغراض التي وُضعت من أجلها.

ومن هنا فإن الدول تسعى بشكلٍ دائم لزيادة قوتها، وامتلاك أوراق قوة إضافية لما تملك، والأيام دول، ولا تستقيم القوة لدولة ما إلى الأبد، ممّا يجعلها عرضة لتغير موازين القوى مع الدول الصاعدة، ممّا يعكس حتمًا على المعاهدات التي تربطها مع مختلف الدول، فمن الطبيعي أن الدول التي تسعى لإعادة النظر بما لديها من معاهدات لشعورها بالظلم والحيث، عليها البدء بإعادة بناء قوتها، ومن ثمّ أن تسعى لامتلاك أوراق قوة إضافية تمكّنها من إحداث تغيير في موازين القوى يؤهلها للعمل على كطف ثمرة ما أحدثته من تغيير إيجابي يصب في مصلحتها.

### المعاهدات المبرمة بين (إسرائيل) وبعض الدول العربية

لقد تمّ عقد أول معاهدة سلام بين "إسرائيل" والدول العربية عام 1978م مع جمهورية مصر العربية بزعامة الرئيس الأسبق الراحل أنور السادات المعروفة باسم (معاهدة كامب ديفيد)، التي مهدت لما بعدها من معاهدات، ثم بعد ذلك تمّ عقد (اتفاقية أوسلو) بين "إسرائيل" والفلسطينيين بزعامة (ياسر عرفات) رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1993م، وفي عام 1994م تمّ عقد معاهدة وادي عربة بين "إسرائيل" والأردن.



## الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

العدد: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

وجدت معاهدة (كامب ديفيد) معارضة عربية واسعة رسميًا وشعبيًا فكانت الإجراءات الرسمية العربية حينئذ قد وصلت إلى حدّ تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، ونقل مقر الجامعة العربية من مصر إلى تونس، كما تمّ قطع العلاقات الرسمية العربية مع مصر، واشتعلت وقتها حرب إعلامية شرسة، أدت إلى عزل مصر عربيًا وإسلاميًا.

كانت أهم الملاحظات الموجهة إلى معاهدة كامب ديفيد تتلخص بما يلي:

- أولاً: الإقدام المصري المنفرد على عقد المعاهدة مع الكيان الصهيوني، بمعزل عن موقف عربي موحد، وبمعزل عن المشاركة مع الدول العربية التي كانت شريكة لمصر في حروبها مع الكيان المحتل عام 1967م، وعام 1973م، مما أدى إلى ضعف الموقف العربي برمته، وتفريق الصف العربي، وزعزعة جبهة المواجهة العربية.
- ثانيًا: المعاهدة تمثل أول حالة اعتراف عربي رسمي بالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين أو للجزء الأكبر منها، وهذا الاعتراف صدر عن أكبر دولة عربية أو من الدولة العربية التي تحتل مركز القيادة للعالم العربي.
- ثالثًا: المعاهدة أدت إلى إخراج مصر بما تمثله من قوة عسكرية وسياسية من حلبة الصراع مع الكيان المحتل، مما أدى إلى ضعف موقف الدول العربية الأخرى العسكري والسياسي، كما أدى إلى ضعف موقفها التفاوضي أيضًا فيما يتعلق بالمطالبة باستعادة أراضيها المحتلة والمطالبة بالامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967م.
- رابعًا: المعاهدة لم تكن منصفة للجانب المصري، بالرغم من الانسحاب الإسرائيلي من سيناء المحتلة، حيث تشترط المعاهدة أن تبقى سيناء أرضًا عازلة، يُحظر على الجيش المصري دخولها إلا بأعداد محددة وأسلحة خفيفة، وبشروط محددة وبموافقة (إسرائيل).
- كما اشترطت المعاهدة شروطًا مجحفة بحق مصر فيما يتعلق بآبار البترول في سيناء، التي كانت قد استثمرت فيها (إسرائيل)، وتشترط المعاهدة بقاء تدفق البترول المصري إلى (إسرائيل) بأسعار مخفضة جدًا، بحدود (8) دولارات للبرميل.
- كما أنّ المعاهدة تشترط تخفيض أعداد الجيش المصري بوجه عام، وهناك شروط تتعلق بالأسلحة، بالإضافة إلى تحديد علاقة مصر مع الدول العربية وكل دولة لها نزاع مع (إسرائيل)، بحيث تشترط المعاهدة تقديم معاهدة "إسرائيل" على أية معاهدة أخرى مع أي طرف أو أية دولة أخرى.
- خامسًا: هناك شروط أخرى تتعلق بالتطبيع، والعلاقات الثقافية، وشروط تتعلق بالمناهج التربوية للمدارس، وشروط أخرى تتعلق بالإعلام وأخرى تتعلق بالمنتجات الإسرائيلية، وأمور أخرى كثيرة، لا يتسع المقام لذكرها واستقصائها.
- سادسًا: نصّت المعاهدة على اتفاق الطرفين على إيجاد حكم فلسطيني ذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، مما يعني إضفاء الشرعية على الاحتلال (الإسرائيلي) لكامل التراب الفلسطيني، وليس فقط فلسطين المحتلة عام 1948م.



## الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

العدد: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

أما عن الملاحظات الموجهة للمعاهدتين الفلسطينية والأردنية فلم تكن أحسن حالاً من معاهدة (كامب ديفيد)، بل كانت أكثر إجحافاً بالحقوق الفلسطينية بشكلٍ خاص والحقوق العربية بوجهٍ عام؛ ممّا سبّب الرفض الشعبي لأصل المعاهدات، وكل ما تفرع عنها وما نتج عنها من آثار سلبية على مجمل الموقف العربي.

إذ إنّ المعاهدات لم تضع حدّاً للعدوان الصهيوني المستمر على الشعب الفلسطيني من حيث استمرار أعمال القتل والاعتقال، والإذلال والتضييق وتدمير البيوت، والتشريد والإبعاد، ومصادرة الأراضي، كما أنّ المعاهدات أعطت الشرعية للاحتلال عن طريق الاعتراف العربي الرسمي بوجود الاحتلال، كما أعطت الحق للكيان المحتل أمام العالم في أن يمارس كل ما يمارسه على أنه يأتي في سياق الدفاع عن النفس، ويأتي في مواجهة أعمال التخريب والإرهاب الخارجة عن بنود معاهدات السلام.

ليس هذا فحسب بل فرّطت (اتفاقية أوسلو)، بحق العرب المتعلق بالمقدسات الإسلامية ومدينة القدس، كما أنّها لم تنص على حق العودة للشعب الفلسطيني المشرد، ولم تنص على تفكيك المستعمرات وإنهاء عملية الاستيطان والاستيلاء المستمر على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، كما أنّها لم تنص على كامل الاستقلال والسيادة للشعب الفلسطيني على أرضه، بل تمّ ربط ذلك بسيادة دولة الاحتلال وكل ما نتج عن (اتفاقية أوسلو) لم يرقّ إلى مستوى الحكم الذاتي الذي نصت عليه معاهدة (كامب ديفيد).

أما معاهدة وادي عربة، فقد فرّطت بحق الدولة الأردنية باسترداد المحتل من أرضها، وهي الضفة الغربية التي كانت جزءاً من الدولة الأردنية، كما أنّ المعاهدة فرّطت بحق جزء من شعبها في العودة إلى أرضه ودياره في عموم فلسطين، بل إنّ المعاهدة نصت صراحةً على توطين الفلسطينيين خارج أرضهم وخارج فلسطين كلها.

كما أنّ المعاهدة لم تسترجع حق الأردنيين بالأرض التي استولت عليها (إسرائيل) من أرض شرق الأردن في الشمال (أرض الباقورة)، وفي الجنوب أرض وادي عربة (الغمر).

وأكثر مظهر محجف من مظاهر المعاهدة بحق الأردنيين أنّها أقرت بالاستيلاء (الإسرائيلي) على كامل مياه نهر الأردن من منبعه إلى مصبه بجميع روافده، كما أنّ المعاهدة أعطت "إسرائيل" مياهاً جديدة من شرق الأردن من خلال إعطاء الحق لها باستخراج المياه من أرض وادي عربة الأردنية.

فضلاً عن الشروط الأخرى المتعلقة بالتطبيع والاتفاقيات الزراعية والتجارية الأخرى التي تصب كلها في خدمة الاقتصاد (الإسرائيلي)، بالإضافة إلى جعل الأردن ساحة للموساد الإسرائيلي ومركزاً للتجسس على المنطقة والإقليم، كما جعلت من الأردن جسراً للعبور الصهيوني إلى الدول العربية والأسواق العربية القريبة والبعيدة.

كما فتحت المعاهدة الأردنية الباب واسعاً أمام (إسرائيل) لفتح علاقات مع مختلف المستويات في دول الخليج وباقي الدول العربية والإسلامية أيضاً.

وقد أرادت (إسرائيل) من هذه المعاهدات أن تصبح هي القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة والإقليم، عسكرياً، سياسياً، واقتصادياً، على حساب الدول العربية المفككة وشعوبها المنكوبة.



## موقف الإسلاميين من المعاهدات العربية مع الكيان الصهيوني

كانت الحركات الإسلامية جزءاً من المعارضة الشعبية العربية، التي رفضت المعاهدات لكونها تعترف بشرعية الاحتلال وكونها فرطت بالسيادة العربية الكاملة، وبحقوق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأصيلة، وكان خطابها دائماً يرتكز على رفض هذه المعاهدات بوجه عام، أما اليوم، وقد أصبحت الحركات الإسلامية أو بعضها في قمة هرم المسؤولية وأصبحت أمام واقع دولي وإقليمي ومحلي ليس مفصلاً على رغبتها، ولذلك كان لابد من صياغة موقف مدروس من المعاهدات، أكثر دقة، وأكثر مراعاة للواقع الراهن، ودون إخلال بحقوق الشعوب العربية من جانب، ودون إخلال بقواعد القانون الدولي والأعراف الدولية من جانب آخر.

ولذلك يمكن تلخيص أهم المحددات للموقف المطلوب ضمن الأمور التالية:

- أولاً: الالتزام بمعايير القوانين الدولية، وقواعد المنطق السياسي العادل، والتعامل مع الواقع السياسي العالمي، بعلمية وموضوعية وفهم عميق يمتاز بالذكاء والدهاء وحسن التقدير.
- إذ إنّ الدول العربية والعالم الإسلامي كله لا يستطيع العيش بمعزل عن العالم، كما لا يستطيع الانفكاك من التعامل مع دول العالم، كما أنّها تعيش واقعاً محلياً ضعيفاً وغير مستقر، عملت الأنظمة السابقة على ترسيخه.
- ثانياً: الحفاظ على مبدأ السيادة العربية الكاملة على أرضها ومقدراتها وحدودها، وجوها وبحرها، وكامل حقها في الدفاع عن مصالح شعوبها وعدم التفريط بحقوقها الراسخة، وصيانة استقلالها الوطني.
- ثالثاً: الأصل في المعاهدات أنّها لا تخرق مبدأ السيادة الكاملة، ولا تفرط بمصالح الشعوب وحقوقها، بل إنّ المعاهدات شرعت من أجل الحفاظ على المصالح وصيانة الحقوق، ولا تفرط بمتطلبات الأمن الوطني، ولا تهدد مستقبل الأجيال.
- رابعاً: إقرار المعاهدات يكون دائماً من مؤسسات الدولة الدستورية التي تمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً وحقيقياً، وبعض المعاهدات المهمة تُعرض على استفتاء شعبي عام، كما يحدث في كثير من الدول الديمقراطية.
- ولذلك لا شرعية لتلك المعاهدات التي تمت بتغييب الشعوب واستغلالها عن طريق الإقرار الفردي من الزعماء المستبدين الذين لم ينتخبهم الشعب، ولا يخضعون لرقابة شعبية حقيقية ويستخدمون القمع والعصا الأمنية في فرض المعاهدات الظالمة على الشعوب المقهورة، ومارسوا ضدها أعلى درجات الاستغلال والاستخفاف.
- خامساً: المعاهدات تتصف بأنّها مؤقتة؛ لأنّها وليدة ظرف سياسي مؤقت وثمره لواقع مؤقت، وحصيلة ثمرة لميزان قوى في لحظة ما في مكان ما، ولذلك فإنّ هذه المعاهدات يجب أن تبقى محلاً للنظر وإعادة التقويم والتطوير والتحسين بما يتناسب مع مصالح الشعوب العليا وأمنها القومي، فليس هناك معاهدات دائمة مؤبدة لا يجوز المساس بها، ولا يجوز إعادة دراستها.



## الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

العدد: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

• **سادساً:** ينبغي أن تكون المعاهدات علنية، ويجب أن تعرض على عموم الشعب ويجب أن يتم إبرامها بوضوح وشفافية، ولا يجوز إخفاؤها أو إخفاء جزء منها أو بعض شروطها عن مؤسسات الدولة الدستورية والإعلامية.

وإذا كان هناك بنود سرية، أو ملحقات أو تفرعات، فيجب أن لا تتعارض ولا تتناقض مع البنود العلنية، ولا تتعارض مع قواعد القانون الدولي والأعراف العالمية العادلة، كما لا يجوز إخفاؤها عن ممثلي الشعب؛ لأنهم هم الأمناء على مصالح شعوبهم ومن خلالهم تكون الشرعية عندما يتم انتخابهم بطرق صحيحة وعبر تشريعات سليمة.

ومن خلال النظر بالمبادئ والمحددات السابقة، نجد أنّ المعاهدات التي أبرمتها بعض الدول العربية مع الكيان الصهيوني، تتعارض وتتناقض مع الأغلبية الساحقة منها، **ولذلك نستطيع القول بما يلي:**

1. إنّ هذه المعاهدات على الجملة تتناقض مع قواعد القانون الدولي، وتتعارض مع المنطق السياسي العادل فلا يجوز صلب الشرعية على أعمال العدوان ونتائجه وآثاره، وكل ما كان باطلاً لا ينعقد حقاً مهما طال عليه الزمن؛ لأنّ الحق قديم، ويجب العودة للحق والإذعان له، فاحتلال أرض الغير عمل عدواني لا تقره شرائع الأرض ولا السماء، وكل ما نتج عن هذا الباطل فهو باطل.
2. كل المعاهدات التي أبرمت من الطرف العربي كانت منقوصة الشرعية حيث إنّها لم تُقر من مؤسسات تمثل الشعوب العربية تمثيلاً حقيقياً، وإنّما فرضت على الشعوب فرضاً من حكام "ديكتاتوريين" فرديين لم ينتخبهم الشعب، ولم يمنحهم تفويضاً يستطيعون من خلاله الحديث باسمهم.
3. هذه المعاهدات انتقصت من سيادة الدول العربية على أرضها ومقدراتها، وفرطت بمصالح شعوبها، وأضرت بالأمن القومي ولم تصن حقوق الشعوب الأساسية في الأرض والمياه وانتقصت من استقلالها، وهددت مستقبل الأجيال القادمة.
4. المعاهدات خرمت مبدأ العدالة، وناقضت ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية الواضحة والصريحة بضرورة عودة اللاجئين والمشردين إلى أرضهم وديارهم، ولا يجوز حرمانهم من هذا الحق الإنساني تحت أي مسوغ وتحت أي ظرف.
5. المعاهدات المذكورة لم تكن معلنة بشفافية بكلّ بنودها بل حددت بنوداً سرية وملحقات واتفاقيات متفرعة عنها، لم يطلع عليها الشعب، ولم يتم دراستها دراسة واعية ومستوفية، ولم تُعرض بشكل أمين ودقيق على الأجهزة الإعلامية.
6. لم يجر إعادة نظر وتقويم لبنود المعاهدات وشروطها بطريقة مؤسسية دستورية، وبشكل جاد، بل تمّ التعامل معها بشكل مقدس، وأصبحت تمثل خطأ أحمر، مصنوعة من محاولة التكبير، فضلاً عن النية الجادة بالتنقيح والتطوير والتحسين، ولا يتم عرضها على قواعد القانون الدولي والأعراف الدولية المتوارثة عبر العصور.
7. هذه المعاهدات تتعارض وتتناقض في أغلب مضمونها مع معاهدات واتفاقيات عربية سابقة، مثل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، واتفاقيات التضامن العربي على كل الأصعدة، بالإضافة إلى ميثاق الجامعة العربية.





## الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

الدوحة، 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

### التوصيات

بناءً على ما سبق، يمكن اقتراح بعض التوصيات بخصوص موقف الحركات الإسلامية من المعاهدات مع الكيان الصهيوني على النحو التالي:

1. البدء أولاً بإعادة بناء القوة الذاتية، وإتمام مراحل الاستقرار والأمن الوطني، والتركيز على أولوية ترسيخ معالم الديمقراطية المتمثلة بإعادة السلطة الكاملة للشعب، وإيجاد المؤسسات الدستورية الممثلة للشعب تمثيلاً حقيقياً واستعادة دورها الدستوري الأصيل.
2. البحث عن امتلاك أوراق القوة التي تعيد تصحيح موازين القوى، وتفعيل اتفاقيات التضامن والتكامل العربي، وتحسين العلاقات مع الدول العربية، وإصلاح الخلل التاريخي وإزالة المعوقات أمام السير نحو الوحدة وبناء الجدار العربي الصلب كأولوية أولى.
3. الإعلان عن إخضاع المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع الكيان الصهيوني لدراسة علمية متأنية، وعرضها على قواعد القانون الدولي، ومتطلبات السيادة والاستقلال الوطني، والنظر في جوهرها وبنودها وشروطها، ومدى تحقيقها للمصالح القومية للشعوب العربية، من قبل الخبراء والمختصين الذين يحظون بقدر عالٍ من الإخلاص والانتماء الوطني والكفاءة العلمية المتخصصة.
4. الإعلان عن الالتزام بقواعد القانون الدولي، ومتطلبات السيادة الوطنية وإعلاء شأن المصالح العليا للدول العربية في وقتٍ واحد، ولن يكون هناك مساومة على حق الشعوب العربية في السيادة على أرضها ومقدساتها وخيراتها ومباهها.
5. الإعلان عن الاحتكام إلى الاستفتاءات الشعبية العامة، على هذه المعاهدات، التي تتعلق بالمصالح القومية العليا، بعد الانتهاء من عمليات التقييم والدراسة العلمية الموضوعية المتأنية.

انتهى